

9 November 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

ورقة عمل بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لأغراض المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة

مقدمة من الاتحاد الأوروبي

أولا - مقدمة

- 1 - يعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقاداً راسخاً أن تعددية الأطراف الفعالة ووجود نظام دولي قائم على القواعد عنصران حيويان للسلام والأمن العالميين. ونعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ركيزة أساسية للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتديباً قوياً لبناء الثقة والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.
- 2 - ويمثل حظر التجارب النووية الذي تنص عليه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة فريدة في منع تطوير الأسلحة النووية وتحسينها نوعياً وفي تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي هذا الصدد، ندكر بأن دخول المعاهدة حيز النفاذ هو التزام من التزامات نزع السلاح المتفق عليها والمدرجة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2000، وكذلك في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010.
- 3 - وثمة دعم قوي وشامل داخل الاتحاد الأوروبي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ فقد وقعت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هذه المعاهدة وصدقت عليها. ويشجع الاتحاد الأوروبي بقوة على دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ وتحقيق الانضمام العالمي إليها تمشياً مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل لعام 2003. وتتجلى الشرعية القوية للمعاهدة وأهميتها الحيوية لأمننا الجماعي في القرارات السنوية التي تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المعاهدة، والتي يؤيدها الاتحاد الأوروبي بالإجماع. ونقدم بانتظام تقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الإجراءات المشتركة التي يتخذها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الدول من أجل تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، استكمالاً لفرادى التقارير الوطنية التي تقدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



4 - وقد ساهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي 2010 و 2015، بما في ذلك بتقديم ورقات عمل بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالتعاون مع الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نظم الاتحاد الأوروبي أيضاً مناسبتين جانبيتين خلال الدورتين الأولى (2017) والثانية (2018) للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحالي. وأتاحت هاتان المناسبتان فرصة للنظر من زاوية جديدة في الفوائد العديدة والقيمة المضافة للمعاهدة واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولتبادل الأفكار بشأن تقديم مزيد من الدعم لها. وتستند ورقة العمل هذه إلى تلك المساهمات.

ثانياً - الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وحالتها الراهنة

5 - على الرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعُد حيز النفاذ، فقد أعربت جميع البلدان، باستثناء بلد واحد، عن قبولها وقف التجارب النووية وتقيدها به على نحو شامل وطوعي. لكن تدابير الوقف ليس لها نفس المفعول الدائم والملزم قانوناً الذي يفضي إلى إنهاء تجارب الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، وهو هدف لا يتسنى تحقيقه إلا ببدء نفاذ المعاهدة. ولذلك، يجب أن نعرز جهودنا سعياً إلى تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة.

6 - ومنذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996، وقعتها 185 دولة وصدقت عليها 170 دولة. ومع ذلك، يجب أن يوقعها ويصدق عليها 44 بلداً محدداً حائزاً للتكنولوجيا النووية، وهي الدول المشار إليها بدول المرفق 2، قبل أن يتسنى دخولها حيز النفاذ.

7 - ويواصل الاتحاد الأوروبي حث جميع الدول، وخاصة الدول الثمانية المتبقية من دول المرفق 2، على توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها دون شروط مسبقة ودون تأخير، إن لم تكن بادرت بذلك بعُد. وندعو جميع الجهات الشريكة التي صدقت على المعاهدة إلى المشاركة في هذه الجهود وتشجع الدول المتبقية على الانضمام إلى المعاهدة.

ثالثاً - جهود الاتحاد الأوروبي لدعم دخول المعاهدة حيز النفاذ منذ المؤتمر الاستعراضي لعام 2015

8 - لقد أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر داعم لخطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح، حيث قدم دعمه لما مجموعه 10 إجراءات، بما في ذلك ما يتعلق بتشجيع دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

9 - ويسهم الاتحاد الأوروبي أيضاً في عملية المادة الرابعة عشرة عن طريق المشاركة على مستوى سياسي رفيع في دورات المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويؤيد البيانات الوزارية المشتركة لدورات هذا المؤتمر التي تُعقد كل سنتين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي تضطلع به مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويؤيد الإعلانات الصادرة عنها.

10 - ويواصل الاتحاد الأوروبي بذل الجهود فيما يتعلق بتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها فيما يجريه من حوارات سياسية سواء مع بقية دول المرفق 2 أو الدول غير المدرجة

في هذا المرفق. ويرى الاتحاد الأوروبي أن كل توقيع وتصديق على المعاهدة مهم في حد ذاته. ويمكن لكل دولة أن تكون قدوة يُحتذى بها وأن تساعد في جهود تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة.

رابعاً - مساهمة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

11 - أثبتت المعاهدة أنها صك فعال تدعمه آلية قوية للتحقق والرصد تقوم على جهد جماعي تبذله العديد من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي حين أن ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية صدقت بالفعل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا نقر بأن بعضاً من بلدان المرفق 2 الثمانية المتبقية قد وقعت هذه المعاهدة وتقدم الدعم لها وللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أي بمساهمات مالية هامة، وفي الآن ذاته يستفيد نظام الرصد الدولي الذي وضعته اللجنة التحضيرية من المعلومات التي تقدمها محطات الرصد المعتمدة في تلك البلدان.

12 - وقد ساهم نظام الرصد الدولي في تيسير تبادل مُثمر للبيانات والخبرات على الصعيد الدولي من أجل دعم تدابير الشفافية وبناء الثقة لتيسير الوفاء بالتزامات جميع الدول الموقعة بتنفيذ الحظر الشامل للتجارب النووية، وعزز التقدم التكنولوجي فيما يتصل بالرصد دون الصوتي ورصد الغازات الخاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لديها برنامج مكثف للعمل مع الأوساط العلمية الدولية، التي يمكن أن تستفيد من البيانات الوفيرة التي ينتجها نظام الرصد الدولي، بينما تتوالى التطورات في مجال التطبيقات المدنية والعلمية.

13 - وتملك اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية سجلاً حافلاً من الإنجازات بوصفها مساهماً موثقاً به في مجال الإنذار المبكر والوقاية من الكوارث. ويمكن لنظام الإنذار العالمي الخاص بها، الذي يجمع المعلومات من محطات الرصد السيزمي ومحطات الرصد الصوتي المائي، أن يستشعر حدوث الزلازل التي يمكن أن تسبب أمواج تسونامي. وتقدم بعض المحطات التابعة للجنة التحضيرية هذه المعلومات في وقت شبه آني لعدد من مراكز الإنذار بأمواج تسونامي، ولا سيما تلك التي تغطي المحيطين الهادئ والهندي، بهدف مساعدة بلدان المنطقة على إصدار إنذارات تتسم بمزيد من الدقة وحسن التوقيت. وفي الوقت الحاضر، تتلقى مراكز الإنذار بأمواج تسونامي في 14 بلداً من البلدان التي ترتفع فيها مخاطر التعرض لأمواج تسونامي بيانات مستمدة من حوالي 100 محطة تابعة للجنة التحضيرية. وقد أجرت منظمة الطيران المدني الدولي حواراً مثمراً مع الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية حتى تتمكن الدول الأعضاء في هذه المنظمة من الاستفادة أيضاً من تلك المعلومات التي يمكن أن تساعد على إنذار المواطنين والطائرات وربما السفن البحرية. وفي مجال البحث العلمي، تُستخدم بيانات الرصد التي تنتجها اللجنة التحضيرية في مجالات علوم الأرض من خلال دراسة تغير المناخ، وأثار النيازك في الغلاف الجوي، وحتى الثدييات البحرية، ومن ثم تُسهم إسهاماً هاماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامساً - الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

14 - بالموازاة مع دعمنا لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتحقيق الانضمام العالمي إليها، يواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه استثمار أموال هائلة لدعم تعزيز أنشطة الرصد

والتحقق التي تضطلع بها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من خلال برامج بناء القدرات في بلدان ثالثة.

15 - وتمثل المساهمات المنتظمة المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حوالي 40 في المائة من الميزانية السنوية الإجمالية للمنظمة. والاتحاد الأوروبي هو واحد من أكبر مقدمي التبرعات إلى اللجنة التحضيرية. ومنذ عام 2006، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي ثمانية مقررات دعماً للجنة التحضيرية: ثلاثة إجراءات مشتركة في أعوام 2006 و 2007 و 2008، وخمسة مقررات صادرة عن المجلس في أعوام 2010 و 2012 و 2015 و 2018 و 2020، حيث ساهم بمبلغ 29,5 مليون يورو.

16 - ونحن ندرك أن الانضمام إلى معاهدة جديدة يمكن أن يطرح تحديات مؤسسية وقانونية ومالية وتحديات في مجال الموارد البشرية. والاتحاد الأوروبي، بما يملكه من خبرة وموارد مالية، يمكنه أن يساعد البلدان التي تقتصر إلى الموارد اللازمة للاضطلاع بتنفيذ أحكام المعاهدة. ونواصل تقديم دعماً المالي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الاضطلاع بطائفة واسعة من المهام، بما في ذلك بناء القدرات، وصيانة المرافق، والتعاون التقني. وفي هذا الصدد، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي للجنة التحضيرية فيما يتصل بأنشطة التدريب والتعليم التي ترمي إلى بناء القدرات اللازمة في الجوانب التقنية والعلمية والقانونية والسياساتية للمعاهدة ونظام التحقق الخاص بها، والحفاظ على هذه القدرات. والبلدان التي لديها احتياجات في مجال بناء قدرات من هذا القبيل يمكن أن تستفيد من هذه المساعدة. وفي هذا الميدان، فإن الاتحاد الأوروبي هو أيضاً مؤيد قوي لتعدد اللغات بهدف تحقيق انضمام ومشاركة الدول وخبرائها على نطاق أوسع.

17 - ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً أنشطة معقدة محددة تضطلع بها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنها: محطات الرصد السيزمي المساعدة المعتمدة التي تشكل جزءاً من نظام الرصد الدولي؛ وتطوير نظم أخذ عينات الغازات الخاملة من خلال دراسة المواد لتحسين امتزاز الزينون؛ ومواصلة حملات القياس الطبيعي للزينون المشع في مناطق مختلفة من العالم؛ ونظام التنبؤ الرقمي بالطقس لتحديد مستويات عدم اليقين والثقة كمياً في عمليات محاكاة نمذجة انتقال الإشعاع في الغلاف الجوي؛ والتقييم العلمي للزيادة في درجة الاستبانة فيما يتعلق بأدوات نمذجة انتقال الإشعاع في الغلاف الجوي؛ وتطوير برامج جديدة؛ وتعزيز التفقيش الموقعي في عمليات معالجة وكشف الغازات الخاملة؛ وتعزيز قدرات المعالجة والإدماج الآليين في مركز بيانات وطني مستقل ذاتياً للرصد السيزمي والصوتي - المائي ودون الصوتي؛ وبناء القدرات فيما يتصل بتكنولوجيات التفقيش الموقعي؛ وأنشطة التوعية وبناء القدرات المتكاملة التي تستهدف الدول الموقعة والدول غير الموقعة.

سادساً - أهمية الإبقاء على الوقف الحالي للتجارب النووية

18 - من الأهمية بمكان أن تتقيد الدول تقيداً كاملاً بوقف التفجيرات النووية التجريبية. وريثاً تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى الالتزام بوقف التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وغيرها من التفجيرات النووية، والامتناع عن أي إجراء يتعارض مع غرض المعاهدة والهدف منها.

سابعا - الرصد والتحقق

- 19 - تطورت اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من مجرد مخطط لتصبح القِيم على أكبر نظام من أنظمة التحقق المتعددة الأطراف في العالم وأكثرها تطورا. وقد بُنيت أكثر من 300 محطة في 89 بلدا لرصد مؤشرات التفجيرات النووية في جميع أنحاء العالم وعلى مدار الساعة.
- 20 - وفي حالة التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أظهر نظام التحقق الذي تعتمده اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشكل لافت قدرته على تحديد مؤشرات التفجيرات النووية بسرعة ودقة، حيث تم تعميمها على الدول الموقعة على المعاهدة ولصالح المجتمع الدولي بأسره في الوقت المناسب. وهكذا، وحتى قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ، فإن نظام التحقق الذي تعتمده اللجنة التحضيرية يوفر الثقة في القدرة على كشف التفجيرات النووية أينما أُجريت على هذا الكوكب. وهو بذلك يعزز الوقف العالمي للتجارب النووية.
- 21 - وقد أثبت نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي قدرتهما الفريدة على تزويد الدول الموقعة بوسائل مستقلة وموثوقة لكشف التجارب النووية. وفي هذا السياق، من المهم توخي الشفافية الكاملة بشأن امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لمعيار القوة التفجيرية الصفرية الذي تنص عليه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- 22 - وعملت الأمانة الفنية المؤقتة جاهدة أيضاً لضمان الخدمة المتواصلة في فترة القيود المفروضة بسبب الجائحة. ونشجع جميع الدول على دعم نظام التحقق المتطور للغاية والخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك مواصلة تطوير القدرات التشغيلية المتعلقة بالتفتيش الموقعي بهدف التحضير لأنشطة ما بعد دخول المعاهدة حيز النفاذ وما يتصل بذلك من أنشطة بناء القدرات. وهذا الدعم استثمار في مستقبل سلمي خال من الأحداث المفاجئة.

ثامنا - إدانة التجارب النووية التي تنفذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

- 23 - تمثل التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الدولة الوحيدة التي تحدت الوقف الدولي للتجارب النووية في القرن الحادي والعشرين ونفذت تجارب الأجهزة المتفجرة النووية في ست مناسبات، بين عامي 2006 و 2017. وقد أدان الاتحاد الأوروبي تلك التجارب.
- 24 - ويؤكد الاتحاد الأوروبي بقوة أن الإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن أن تمنحها مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم الانتشار أو أي مركز خاص آخر. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي على نحو كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، على نحو ما تقتضيه قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- 25 - ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ما يلي:
- مواصلة الامتناع عن تجريب الأسلحة النووية وتنفيذ وقف كامل لجميع أشكال إطلاق القذائف التسيارية

- العودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبدء في إنفاذ بروتوكول إضافي لذلك الاتفاق
- توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها؛ وسيكون الانضمام إلى المعاهدة تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة والأمن في المنطقة وخارجها
- التخلي عن أسلحتها النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وعن منظومات إيصالها

تاسعا - مقترحات الاتحاد الأوروبي بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الموجهة للمؤتمر الاستعراضي العاشر

- التنكير بالالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2000 وكذلك في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010
- إبراز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها عنصراً حيوياً في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين
- التأكيد على الحاجة الملحة لدخول المعاهدة حيز النفاذ
- حث الدول، ولا سيما دول المرفق 2، على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و/أو التصديق عليها دون تأخير
- التأكيد على أهمية الالتزام بوقف للتجارب النووية في انتظار ذلك
- دعم نظام الرصد والتحقق الذي وضعتة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك مواصلة تطوير قدرات التفتيش الموقعي
- تعزيز الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
- دعم الأمانة الفنية المؤقتة ونظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي